

مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين إلى وزير خارجية ألمانيا الغربية

تحتج فيها على صفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل*

15 شباط/فبراير 1965

”حضرة صاحب السعادة وزير خارجية ألمانيا الاتحادية المحترم – بون

تلقت الهيئة العربية العليا لفلسطين، ببالح الأسف، وشديد الاستغراب نبأ صفقة السلاح التي تعهدت حكومة ألمانيا الاتحادية بتقديمها إلى الحكومة الصهيونية في فلسطين المحتلة، والتي تم تسليم بعضها فعلا، وتنوي الحكومة الألمانية تسليم بقيتها من مختلف أنواع الأسلحة. إن الهيئة العربية العليا لفلسطين لعلى يقين أن الحكومة الألمانية لا تخفى عليها الحالة الشاذة الشديدة التوتر السائدة بين الحكومة الصهيونية من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني والعالم العربي من جهة أخرى، التي لا يخفف من حدتها الهدنة القائمة بين الدول العربية والدولة الصهيونية.

إن ما وقع على الشعب العربي الفلسطيني من عدوان صهيوني غادر معزز من قبل الدول الاستعمارية بالمال والسلاح والنفوذ السياسي كانت نتيجة تشريد مليون عربي واغتصاب ممتلكاتهم وأموالهم وهلاك عشرات الألوف من رجالهم ونسائهم وأطفالهم واغتصاب ثلاثة أرباع فلسطين العربية وذهابها فريسة للأطماع الصهيونية الاستعمارية.

إن مليارات الماركات التي أغدقتها ألمانيا الاتحادية على اليهود والصهيونيين باسم التعويضات، قد كان من شأنها أن تعزز العدوان الصهيوني الغادر على الشعب العربي الفلسطيني وتساعد الصهيونيين على تهويد فلسطين العربية وتشتيت شمل شعبها العربي وبقاء أكثر من مليون عربي لاجئين في مختلف الأقطار في أشد حالات البؤس والشقاء. وقد سبق للهيئة العربية العليا لفلسطين، أن لفتت نظر جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى هذه الحالة الأليمة التي من شأنها أن

*المصدر: "نشرة فلسطين، دورية تشرف عليها الهيئة العربية العليا لفلسطين"، 5، ع 49 (أول آذار 65)، ص 5-6.

تباعد ما بين الشعب الألماني والأمة العربية التي تعتبر قضية فلسطين قضيتها الأساسية الكبرى التي لا تستطيع التهاون في شأنها.

وإن إقدام حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على تزويد الصهيونيين بالسلح، فضلا عن تزويدهم بالمال، لا يعني إلا مساعدتهم على تقتيل العرب واغتصاب البقية الباقية من الوطن الفلسطيني وتشريد أهله. ولا شك أن كل محاولة لتبرير هذا العمل أو التهوين من شأنه أو تأويله، إنما هي محاولة فاشلة لا تجد قبولا من العالم العربي وستظل حكومة ألمانيا الاتحادية تحمل وزر هذا التصرف أجيالا كثيرة.

وإذا كانت حكومة جمهورية ألمانيا الغربية تشعر بعقدة الذنب نحو اليهود شعوراً يدفعها إلى التكفير عن إساءة سابقة، أو إذا كانت في عملها هذا راضخة لضغط استعماري خارجي، فلا يجوز أن يكون الشعب العربي الفلسطيني ضحية التكفير عن الذنب، أو تحقيق هذه الرغبة الاستعمارية.

إن عدداً من الشعب الألماني، قد هاجر إلى فلسطين العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين وأسس في كثير من المدن الفلسطينية كالقدس ويافا وحيفا والناصره واللد وغيرها مستعمرات زراعية وصناعية وضواحي للسكن. وقد عاشت هذه الجاليات الألمانية حقبة طويلة في فلسطين عيشة الكرامة والطمأنينة التامة في رعاية الشعب العربي الفلسطيني وكنفه وكانت لها الحرية التامة في كل خصائصها ومقوماتها الاجتماعية فكانت لها المزارع والمصانع والمستشفيات والمدارس والكنائس والمصارف والمتاجر، ولم يحدث قط خلال تلك الحقبة أي عدوان من عربي على ألماني، ولما آل الأمر إلى اليهود اعتدوا على هذه المستعمرات الألمانية واغتصبوها. فهل يكون جزاء الشعب العربي الفلسطيني على حسن معاملته للشعب الألماني، ما يلقاه الآن من تزويد حكومة ألمانيا الاتحادية للصهيونيين بالسلح والمال ليعملوا على إفنائه وإبادته وتشريده عن وطنه؟

إن الهيئة العربية العليا تتقدم بمذكرتها هذه مناشدة حكومة ألمانيا الاتحادية أن تستمع إلى صوت الضمير وترجع إلى طريق الحق والساد، بالعدول عن تصرفها الخطير الشاذ الذي سيتترك الإصرار على المضي فيه أسوأ أثر في الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية قاطبة.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام.

رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين

15 شباط 1965

محمد أمين الحسيني

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>